الجامعة المستنصرية
كلية التربية
قسم التاريخ

موقف الأحزاب السياسية العراقية من اتفاقية تعديل الامتيازات ومناصفة الأرباح عام 1952

الكلمات المفتاحية

(الاحزاب السياسية – تعديل الامتيازات – مناصفة الارباح)

م.د. فهد إمسلم زغير

1435هـ بغداد 2014م

Fahad Al Fajir @ gmail com.

خلاصة

كان مؤملاً بعد توقيع اتفاقية تعديل الامتيازات ومناصفة الأرباح بين العراق وشركة نفط العراق (التي كانت تمثل تكتلاً دولياً من بريطانيا وفرنسا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية) عام 1952 أن يكون للعراق دوراً في رسم السياسة النفطية، غير أن الشركة التفت على الاتفاقية وأفرغتها من محتواها، الأمر الذي دعا القوى الوطنية ممثلة بالأحزاب والجمعيات والنوادي والصحف وبعض النواب والأعيان إلى المطالبة بضرورة تحقيق سياسة نفطية وطنية تحقق أهداف المجتمع العراقي، وجاء بحثنا الموسوم (موقف الأحزاب السياسية العراقية من اتفاقية تعديل الامتيازات ومناصفة الأرباح عام 1952) ليسلط الضوء على موقف القوى الوطنية من هذه الاتفاقية إذ أن النفط كان وراء معظم الأحداث السياسية التي شهدها العراق منذ بدايات القرن العشرين، وما أنفك يؤثر في مجرى الأحداث حتى يومنا هذا .

المقدمة ونطاق البحث وتحليل المصادر

تمثل قضية النفط في العراق، صورة من ابشع صور الاستغلال الاقتصادي للاستعمار في العراق، إذ تضافرت جهود اربع دول كبرى للاستحواذ على نفط العراق متجاهلة حقوق الشعب العراقي .

ومن هنا فأن دراسة قضية النفط في العراق ليس من الامور الهينة، بالنظر لسعة الموضوع وتشعبه، وارتباطه بسياسة بريطانيا وعلاقاتها مع الدول الكبرى، ومنذ بدء الانتاج النفطي في العراق بذلت الدول الاستعمارية وشركاتها جهدها في احكام هيمنتها عن طريق المعاهدات والاحلاف وزيادة اعتماده على عوائد النفط، لان تكريس التخلف الاقتصادي والاجتماعي في العراق قد اعتبر من قبل شركات النفط والدول الاستعمارية التي تساندها هو الضمان الوحيد للحفاظ على امتيازاتها ومصالحها في المنطقة .

لقد ادركت الاحتكارات النفطية ان وجودها معرض للزوال في العراق بسبب نضوج الوعي السياسي ووجود احزاب وحركة وطنية مدعومة جماهيرياً لذا رضخت للأمر الواقع وبدأت المفاوضات النفطية مع الحكومة العراقية خصوصاً بعد توقيع المملكة العربية السعودية على امتياز مناصفة الارباح مع شركة أرامكو وتأميم النفط الايراني العاملان الرئيسان اللذان اسهما في نضوج حركة المعارضة الوطنية العراقية والتي لعبت دوراً كبير في تعديل العراق للامتيازات السابقة ومن هنا جاء بحثنا الموسوم " موقف الاحزاب السياسية العراقية من اتفاقية تعديل الامتيازات ومناصفة الارباح عام 1952" ليسلط الضوء على مواقف هذه الاحزاب .

تضمن البحث مقدمة ومبحث واحد فضلاً عن الخاتمة وقد تناول هذا المبحث موقف الاحزاب السياسية العراقية من المفاوضات مع شركة نفط العراق ومن خلالها الحكومة البريطانية خصوصاً ان هذه المدة كانت قد شهدت اهتماماً جماهيرياً سواء على مستوى برامج الاحزاب السياسية او الصحافة العراقية بقضية النفط العراقي فوقفت هذه الاحزاب معارضة لاتفاقية مناصفة الارباح سواء كانت هذه الاحزاب معارضة او موالية للحكومة . اما الخاتمة فقد احتوت على العديد من النتائج التي توصل لها الباحث .

اعتمد الباحث على الوثائق العراقية لاسيما وثائق مجلس الوزراء العراقي التي كانت غنية بالكتب المتبادلة بين السفارات العراقية ومجلس الوزراء، وقدمت ملفات وزارة الداخلية العراقية معلومات قيمة اغنت البحث حول الاحزاب العراقية ، كما افاد الباحث من محاضر مجلس النواب العراقي، وقدمت الصحف العراقية مادة مهمة جداً للبحث واعتمد الباحث ايضاً

على العديد من الكتب العربية والمعربة وبعض الكتب الاجنبية ويأتي في مقدمة الكتب العربية كتاب الدكتور اسامة عبدالرحمن نعمان الدوري تطور سياسة العراق النفطية فقد تناول مفاوضات النفط بشكل مفصل وكتاب تاريخ الاحزاب السياسية 1918- 1958 للسيد عبدالرزاق الحسني وهو من الكتب التي لا يمكن لاي باحث يكتب عن الاحزاب السياسية العراقية الاستغناء عنه ، كما اخذت رسائل الماجستير واطاريح الدكتوراه حيزاً كبيراً من البحث .

موقف الأحزاب السياسية العراقية
من اتفاقية مناصفة الارباح 1952

كان من المؤمل بعد تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح بين الحكومة العراقية وشركات النفط عام 1952 أن يكون للعراق اثر معين في رسم السياسة النفطية ووضع ستراتيجية خاصة بهذا القطاع الحيوي والأساسي للاقتصاد العراقي في السنوات اللاحقة التي ستعقب ذلك ، إلا أن الشركات النفطية سرعان ما التفت على هذا التوجه، وتلاعبت في مبدأ مناصفة الأرباح، وسعت الى إفراغه من محتواه، الأمر الذي دفع الأحزاب السياسية والقوى الوطنية للمطالبة بضرورة الوقوف بوجه مناورات شركات النفط وانتهاج سياسة نفطية تحقق للعراق مصالحه المشروعة[1]. خاصة بعد ان وقعت الحكومة السعودية اتفاقية مناصفة الارباح مع شركة ارامكو[2]، ومصادقة مجلس النواب الايراني على تأميم الصناعات النفطية[3]، وقد واجهت شركة نفط العراق ضغوط كثيرة من شركائها الامريكان والفرنسيين من اجل زيادة الانتاج النفطي العراقي خوفاً ان تتطور الامور الى ما لا يحمد عقباه وقد اسهمت التطورات التي شهدتها مفاوضات شركة النفط الانكلو – ايرانية مع حكومة مصدق في خدمة العراق[4].

كان مبدأ مناصفة الأرباح وزيادة إنتاج النفط العراقي خطوة ايجابية قياساً للغبن الواضح الذي كان العراق يعانيه من جراء سياسات الشركات النفطية، إلا أن ذلك لم يكن يمثل طموح الأحزاب السياسية والقوى الوطنية العراقية التي كانت برامجها السياسية تدعو إلى تخليص الثروة النفطية من أيدي الاحتكارات الأجنبية، فكانت هذه الاتفاقية لعبة جديدة قامت بها الشركات النفطية من أجل امتصاص غضب الجماهير العراقية ومنع مطالبتها بتأميم النفط أو عرضها على مجلس النواب لان أعضاءه سيوافقون عليها بصورة شكلية[5].

كان حزب الاستقلال[6] من أكثر الأحزاب السياسية العلنية اهتماماً بالجوانب الاقتصادية للعراق، ودعا في أدبياته السياسية إلى ضرورة تحسين الأوضاع الاقتصادية للعراقيين، واستغلال الموارد الطبيعية،وخاصة النفط الذي عدّه الشريان الرئيس للاقتصاد العراقي، والعمود الفقري للميزانية، والمرتكز المهم لكل تطوير ينشده البلد[7]، فقال رئيس الحزب محمد مهدي كبه[8] بهذا الصدد" أن الاستقلال الاقتصادي قد يكون أهم حتى من الاستقلال السياسي... لأنه لا فائدة من الاستقلال السياسي إن لم يكن البلد متمتعاً بالاستقلال الاقتصادي"[9].

عارض حزب الاستقلال اتفاقية مناصفة الأرباح معارضة شديدة، وعد توقيعها سلب لحقوق العراق في نفطه، ودعا إلى خوض الجهاد المرير من اجل التحرر من المعاهدة وتأميم النفط الذي، حسب وجهة نظر الحزب، هو الحل الوحيد لتخليص الثروة النفطية العراقية من أيدي الشركات الاحتكارية التي استأثرت بخيرات العراق في الوقت الذي يعاني فيه العراقيون آلام البؤس والشقاء والفقر، وأكد الحزب على ضرورة أن تقوم الدولة باستغلال موارد البلاد ومنابع الثروة الكبرى، ولا تمنح هذه الامتيازات إلى الهيئات والشركات الأجنبية،إلا عندما تحقق هذه الهيئات والشركات منفعة المستهلكين العراقيين، ولا تمس بسيادة دولتهم[10].

رفض حزب الاستقلال عرض الاتفاقية على المجلس النيابي العراقي لأنه كان موشكاً على الانتهاء من دورته التشريعية، وقدم نواب الحزب استقالاتهم من المجلس عندما عرضت الاتفاقية عليه، واصدر بعد إبرام الاتفاقية في المجلس النيابي بياناً أشار فيه إلى أن هذه الاتفاقيات فرضت على الشعب العراقي فرضاً، وابرمها المجلس النيابي ابراماً شكلياً " يسلب عنها الصفة المشروعة، وأشار البيان إلى أن هذه الاتفاقيات" لن تفيد الأجيال القادمة لانها باطلة بطلاناً تاماً"[11].

لم يكتف حزب الاستقلال بإصدار هذا البيان، وإنما دعا جماهير الشعب العراقي لإعلان الإضراب العام تعبيراً عن رفضه لهذه الاتفاقية التي لم تحقق للعراق ما يصبوا إليه، وانما كانت لعبة وأسلوب جديد اتبعته الشركات النفطية من أجل الالتفاف على قرار التأميم الذي يحقق للشعب أهدافه في السيطرة على ثرواته النفطية بعيداً عن هيمنة هذه الشركات وتلاعبها بقوته اليومي[12]. وعندما عرضت الاتفاقية على المجلس النيابي قدم أعضاء حزب الاستقلال استقالاتهم من المجلس تعبيراً عن احتجاجهم على ذلك[13]، وأكد محمد صديق شنشل[14]، احد قادة الحزب بان الحل للقضية النفطية في العراق لا يكمن في عقد مثل هذه الاتفاقية التي أملت فيها الشركات الاحتكارية شروطها على العراق، وانما يكمن في طرد الشركات لأنها شكلت " دولة داخل دولة" ولعب موظفوها أدواراً سياسية خطيرة بحكم شرائهم بعض الضمائر الميتة وإعطاء منافع خاصة لهم[15].

كان لحزب الاستقلال دور أساس في الدعوة لإضراب جماهيري واسع حدد موعده في الثامن عشر من شباط 1952، إلا أن الحكومة حاولت إفشاله عندما حذرت الجماهير من الاشتراك فيه، لكن الحزب أوضح أن المظاهرات لا تستهدف سوى ممارسة المواطنين لحرياتهم في التعبير عما يجول في نفوسهم من رفض لهذه الاتفاقية التي لم تحقق لهم ما يطمحون إليه،

وهم بذلك يعبرون عن موقفهم إزاء ما يجري من تمرير لوائح نفطية على حساب مستقبلهم ومستقبل أبنائهم[16].

ركز الحزب على توعية الجماهير بأهمية متابعة القضايا النفطية ومعرفة ما يدور حولها من مناورات تستهدف سرقة هذه الثروة المهمة التي يعتمد عليها اقتصادهم بالدرجة الأساس، فبدأ قادة الحزب أمثال محمد مهدي كبه ومحمد صديق شنشل وغيرهما بالتأكيد على ضرورة تنوير الرأي العام العراقي بالمصالح الدولية للشركات النفطية الأجنبية في نفط الشرق الأوسط، وبخاصة نفط العراق الذي يعد من أرخص أنواع النفط الخام في العالم، وسعي الشركات النفطية لاحتكاره والتنافس عليه وعدم منح الدول النفطية مستحقاتها لكي لا تستفيد من موارده في تحقيق التنمية المطلوبة، وضمن هذا السياق أكد محمد مهدي كبه ان السبيل الوحيد لتحرير الثروة النفطية العراقية يكمن في التأميم[17]، أما محمد صديق شنشل فقد دعا إلى ضرورة إحلال رؤوس الأموال العربية محل الرؤوس الأجنبية في حقل الإنتاج النفطي[18].

ولكي يثبت نواب حزب الاستقلال موقفهم الرافض لاتفاقية مناصفة الأرباح لعام 1952 استقال جميعهم من المجلس النيابي مرتين ، بعد أن رفضها المجلس في المرة الأولى، لكن النواب الخمسة لحزب الاستقلال عادوا ليقدمونها ثانية ويصروا عليها في السابع والعشرين من شباط 1952 لتقبل استقالتهم هذه المرة لكي لا يقال أنهم صادقوا على الاتفاقية أو أسهموا في المذاكرات التي جرت حولها في المجلس النيابي[19].

لم يكن موقف الحزب الوطني الديمقراطي[20] من الاتفاقية النفطية لعام 1952 أقل حدة من موقف حزب الاستقلال، فقد اشار إلى الثغرات الموجودة فيها والى غموض بعض فقرتها التي ستفسرها الشركات النفطية الأجنبية لصالحها، وهاجم محمد حديد[21] أحد ابرز قادة الحزب عقد العراق لهذه الاتفاقية التي ستمنح لشركة نفط العراق الأجنبية ارباحاً غير منظورة على حساب حقوق العراق المشروعة[22].

وضمن الإطار نفسه كتب رئيس الحزب الوطني الديمقراطي كامل الجادرجي[23] في مذكراته يقول " أن التأميم هو الأصح وهو الهدف الثاني الذي يجب ان تقوم به حكومة تمثل الشعب تمثيلاً صحيحاً"[24] في معرض رده على ما قاله نوري السعيد من " ان التأميم لا يحتاج إلى مداولات أو مفاوضات" وانه " يجر البلاد إلى كارثة اقتصادية"[25].

عد الحزب الوطني الديمقراطي أن التأميم هو الحل النهائي للمشكلة النفطية في العراق، وما لم تقم الحكومة العراقية بتأميم النفط فان الشركات النفطية الأجنبية تستمر في نهبها للنفط العراقي[26]، إلا أن الحزب لم يندفع كثيراً في طرح هذا الموضوع لأنه كان يدرك أن التأميم

يستلزم توفير مقومات نجاحه وشروطه الموضوعية لأنه كان يخشى تكرار تجربة حكومة الدكتور مصدق في إيران، وما تعرض له التأميم الإيراني من مناورات والتفاف عليه من قبل الدول الغربية[27].

حاول الحزب الوطني الديمقراطي تحشيد اكبر عدد ممكن من الجماهير للوقوف ضد اتفاقية مناصفة الأرباح التي وقعتها الحكومة العراقية مع الشركات النفطية عام 1952، فاصدر بياناً إلى الشعب العراقي حول هذا الموضوع ركز فيه على الغبن الواضح الذي لحق بالعراق جراء توقيع الامتيازات النفطية وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد العراقي، وأوضح تساهل الحكومات العراقية مع الشركات الاحتكارية وعدم تصلبها في حقوق العراق، ومجاملتها للشركات النفطية التي سرعان ما تمادت في أساليبها ووسائلها حتى باتت هي الرابح الأول في كل اتفاقية يوقعها العراق مع هذه الشركات، وأكد البيان على ان امتيازات النفط في العراق كانت " من أسوأ أمثلة الاستغلال الذي تمارسه الدول الاستعمارية تجاه الأمم المستضعفة..." [28].

سعت قيادة الحزب الوطني الديمقراطي إلى التكاتف مع الأحزاب السياسية العلنية الأخرى وتوحيد نشاطها للوقوف ضد اتفاقية مناصفة الأرباح، وضمن هذا السياق حاولت ان تقوم بإضراب شامل تعبر من خلاله هذه الأحزاب وجماهيرهم عن رفضهم لهذه الاتفاقية، والدعوة إلى الغائها لأنها اتفاقية لم تحقق للعراق مصالحه، وإنما كانت محاولة من الشركات النفطية لتعويض كميات النفط التي فقدتها اثر تأميم حكومة الدكتور مصدق للنفط الإيراني، وانقطاع هذه الكميات عن التصدير، وأكدت قيادة الحزب أن الزيادة في كميات النفط العراقي المنتج هو نتيجة طبيعية لتلبية احتياجات الدول الغربية للنفط العراقي في هذه المرحلة التاريخية[29].

توافق موقف حزب الجبهة الشعبية المتحدة [30] مع مواقف الاحزاب العلنية الأخرى في رفضه لاتفاقية مناصفة الأرباح، وانفرد هذا الحزب بمواقف اكثر حدة من بقية الأحزاب، فعلى سبيل المثال انتقد الدكتور عبدالجبار الجومرد[31] معتمد الحزب في الموصل مواقف نوري السعيد وسعيه وراء التوصل إلى هذه الاتفاقية، فمما قاله الجومرد عن السعيد أن الأخير " يلعب الكرة وحده بإهماله الاختصاص" وأشار إلى " أن هذا الأمر قد يبدو مضحكاً لكنه في حقيقته مأساة تدمي لها قلوب العراقيين ، إذ خسروا نفطهم"[32]. ولم يكتف الجومرد بذلك، وإنما أكد أن حزب الجبهة الشعبية يقف في طليعة الأحزاب التي فندت مزاعم الحكومة القائلة بان الاتفاقية " تضمن للعراق حقه الكامل من هذه الثروة"[33].

وقف الحزب ضد إقرار الاتفاقية النفطية في مجلس النواب عندما عرضت عليه في شباط 1952، وأصدر بياناً وجهه إلى الشعب العراقي ركز فيه على طبيعة هذه الاتفاقية ومدى الإجحاف الذي سيلحق بالعراق من جرائها، وعدها مؤامرة استعمارية قامت بها الشركات النفطية من أجل استثمار النفط العراقي، والإبقاء على هيمنتها عليه لأطول مدة ممكنة[34].

هاجم حزب الجبهة الشعبية المتحدة حكومة نوري السعيد وعدها المسؤولة عن استمرار نهب الشركات النفطية الأجنبية للنفط العراقي في الوقت الذي تعيش أعداد كبيرة من العراقيين تحت خط الفقر، وفي الوقت الذي يمتلكون فيه كنوزاً من الذهب الأسود، وناشدت قيادة الحزب الجماهير العراقية للخروج بمظاهرات صاخبة تعبيراً عن رفضهم لاتفاقية مناصفة الإرباح[35].

وطلب الحزب من الشعب العراقي الخروج بمظاهرات عارمة تعبيراً عن تنديدهم بهذه الاتفاقية التي عبرت عن تساهل نوري السعيد مع الشركات النفطية، وتفريطه بحقوق العراقيين الأساسية وحاجته إلى مواردهم النفطية من أجل تطوير حياتهم، داعياً الى أهمية إنقاذ العراق من الاستغلال الأجنبي لاقتصادياته[36].

وطرح حزب الجبهة الشعبية المتحدة برنامجاً للقضية النفطية في العراق يتلخص بما يلي[37].

1. إيقاف المعاهدات مع بريطانيا بكل أشكالها.
2. تهيئة كادر عراقي مخلص لدراسة شؤون النفط هندسة وإدارة .
3. الاستفادة من تجارب الشعوب في مضمار النفط .
4. انتخاب مجالس نيابية مؤيدة من قبل الشعب .
5. تولي الحكم من قبل أحزاب مؤيدة من قبل الشعب .

لم تقتصر معارضة هذه الاتفاقية على الأحزاب المعارضة للحكومة، وإنما إمتد الأمر حتى الى الأحزاب المؤيدة للبلاط الملكي، فحزب الأمة الاشتراكي[38] الذي كان يحسب على الاحزاب الموالية للحكومة ورئيسه صالح جبر[39] أصبح رئيساً للوزراء عام 1948 عارض الاتفاقية ووصفها بأنها " صفقة خاسرة تفرط بثروة البلاد"[40].

أصدر حزب الأمة الاشتراكي كراساً بعنوان " حزب الامة الاشتراكي واتفاقات النفط" تطرق فيه الى هذه الاتفاقية وعدها اتفاقية لا تضمن مصلحة العراق الكاملة من مورد العراق المهم، ولا تحقق لشعبه ما يصبوا اليه من نتائج اقتصادية ، ولا تنسجم مع مطامح العراقيين لانها لم تتضمن نصاً يلزم الشركات النفطية بعرض نسبة من أسهمها على العراقيين، ولم تحدد

مساحة معينة لكل امتياز، وتركت أراضي العراق الأخرى حـــرة دون ان تشـــترط مســـؤولية استثمارها[41].

وبحكم كون معظم قيادات الحزب من الطبقة الوسطى والإقطاعيين فانه كان يعـــارض فكرة التأميم، الا انه في الوقت نفسه ، كان يحبذ مبدأ مناصفة الارباح في المجال النفطي، لكنـــه لم يوافق على ما تم الاتفاق عليه بين الحكومة العراقية والشركات النفطية لانه كان بعيداً عـــن طموحات الحزب في تحقيق العدالة الاجتماعية التي تسعى لنهضة المجتمع العراقـــي اقتصـــادياً واجتماعياً كما ورد في منهاج الحزب[42]، لذلك انسحب اعضاؤه من الجلسة التي عرضت فيها اتفاقية مناصفة الارباح ، محملين حكومة نوري السعيد مسؤولية تشريع هذه الاتفاقية[43].

وضمن هذا السياق القى صالح جبر خطاباً جاء فيه " لما كان النفط من أهـــم مصـــادر الثروة في بلادنا، ان لم يكن أهمها، وان العوائد الذي يجنيها العراق من هذه المصادر لها الاثر الفعال في انعاشه واعماره ، وبالنظر الى ان الاتفاقيات المعقودة .. لم يكن فيها العراق مخيراً، الأمر الذي أدى الى تمتع هذه الشركات بالقسم الأوفر" من الارباح [44].

كان للاحزاب السرية التي لم تمنح الموافقة على تأسيسها موقفها من القضية النفطية في العراق، وكان في مقدمة هذه الأحزاب الحزب الشيوعي العراقي[45] الذي يعد من أقدم الأحزاب السياسية في العراق [46]، فوقف الحزب ضد اتفاقية مناصفة الارباح، وعدها اتفاقيـــة صـــنعتها أيادي عملاء بريطانيا في العراق لاتفاق مع الشركات النفطية الاحتكارية التي لم تبرح باستغلال نفط الشعوب لصالحها في الوقت الذي ظلت الجماهير مستعبدة لها، ودعا الحزب الـــى الكفـــاح المستمر من" لانهاء المصالح الامبريالية في منطقة الشرق الاوسط"، كما دعا الحـــزب الـــى " اسقاط الحكومة العميلة التي يرأسها نوري السعيد، وإلغاء كل الاتفاقيات النفطية التي وقعت مـــع الاحتكارات الأجنبية"[47]، الامر الذي دفع البعض الى القول " ان المناداة بالتأميم شعار شيوعي يهدف الى اشاعة الفقر والبطالة " [48]، وان الاقتداء بايران سيخلق للعراق مشاكل كثيرة لاعتماد اقتصاده على النفط المنتج من شركة نفط العراق والتي تصدره بامكانياتها الكبيرة التي لايمكـــن للعراق القيام بها[49].

أصدرت المنظمات الواجهية للحزب الشيوعي العراقي نشرات نددت فيهـــا بالاتفاقيـــة النفطية، فعلى سبيل المثال أصدرت منظمة أنصار السلام نشرة عدت فيها الاتفاقية صفقة باعت فيها حكومة نوري السعيد ثروات العراق النفطية للشركات الأجنبية، وكان لنوري السعيد وعدد من المرتبطين بسياسته دور أساس في ذلك[50]. كما عبر عـــدد مـــن قـــادة الحركـــة العماليـــة المرتبطين بالحزب الشيوعي العراقي امثال اكرم محمد حسين عن رفضهم للاتفاقيـــة النفطيـــة،

وتمكنوا من تحريض عمال شركة الخياطة على الخروج في تظاهرة في التاسع عشر من شباط 1952 تنديداً بحكومة نوري السعيد واتفاقه مع شركة نفط العراق[51].

لم يكتف الحزب الشيوعي العراقي بتحريض بعض العمال للخروج بمظاهرات حاشدة ضد السلطة فحسب، وإنما استطاع الحزب من خلال تأثيره على الطلبة، وبخاصة الدارسين في كلية الحقوق ودار المعلمين العالية وكلية الهندسة والكلية الطبية وكلية الصيدلة ودار المعلمين الابتدائية ومدرسة الزراعة وكلية التجارة وغيرها وقد حاولت الشركات النفطية سحب البساط من تحت اقدام العمال المضربين حتى لا يتحول اضرابهم الى حركة شاملة لذا رفع مسؤوليه الشركة الاجور بنسبة 30%[52]، من تحريضهم على المشاركة في تظاهرة التاسع عشر من شباط 1952 التي لم تستطع حكومة نوري السعيد من منعها، فقاد طلبة كلية الحقوق بقية زملائهم الطلبة، وطالبوا بتأميم : كل المشاريع التي تستغلها أيد إحتكارية استعمارية، وعلى الأخص النفط"، كما طالب بقية طلبة الكليات والمعاهد الدراسية بمنع استغلال النفط العراقي لأنه "ملك الأجيال القادمة"[53].

كان للحزب الديمقراطي الكردستاني[54] بوصفه حزباً ممنوعاً من العمل السياسي موقفه من الاتفاقية النفطية، اذ عارضها لانه كان متبنياً لشعار التأميم، فدعا جماهيره للوقوف ضدها، والسعي من اجل إيجاد وعقد اتفاقيات تأخذ بنظر الاعتبار مصلحة العراقيين أثناء عقد أي اتفاق نفطي مع الشركات النفطية لان النفط ثروة لا يمكن الاستغناء عنها وهي تهم ابناء العراق عرباً واكراداً وقوميات أخرى[55].

كان للحركات اليسارية الأخرى مواقفها المعارضة لاتفاقية مناصفة الأرباح لعام 1952، فاصدر الشباب العربي[56]. في العراق بياناً دعا فيه إلى إحباط المشاريع الاستعمارية التي تستهدف الهيمنة على النفط العراقي، واستغلال الظروف العالمية الناجمة عن تأميم إيران لنفطها، وهاجم البيان حكومة نوري السعيد لاستعجالها تمرير الاتفاقية في المجلس النيابي، وعدم تدقيقها وفسح المجال أمام النواب ليقولوا كلمتهم فيها، وحمل حكومة نوري السعيد مسؤولية عقدها، وأكد البيان رفضه التام لكل الاتفاقيات النفطية التي تم توقيعها مع شركات النفط الأجنبية القديمة فيها والجديدة لان هذه الاتفاقيات وقعت بالضد من مصلحة الشعب العراقي وقواه الوطنية ورغبته في التحرر السياسي والاقتصادي لان أهم هدف من أهداف هذا الشعب " هو التأميم والتأميم دائماً"[57].

جاءت دعوات " الشباب العربي في العراق" بشكل سري، وعبر منشورات كانت توزع في المدارس الإعدادية والجامعات خوفاً من بطش السلطة التي كانت تخشى الطلبة بدرجة كبيرة

كونهم فئة مثقفة ولهم وزنهم في الساحة السياسية العراقية[58]، ولم تتردد حكومة نوري السعيد عن فصل عدد من طلبة كلية الحقوق لتحريضهم طلبة هذه الكلية على الخروج في الإضراب الشامل الذي دعت اليه بقية القوى والأحزاب السياسية العراقية في التاسع عشر من شباط 1952 تنديداً باتفاقية مناصفة الأرباح مع الشركات النفطية[59].

لم تكتف حكومة نوري السعيد بفصل عدد من الطلاب واعتقال البعض الآخر، وإنما حاولت عرقلة الإضراب عن طريق اتخاذ إجراءات أمنية مشددة خوفاً من تحوله إلى انتفاضة شاملة ضدها، إلا أن مسعاها هذا لم ينجح لان قطاعات واسعة من الجماهير قد اشتركت في التنديد بالاتفاقية النفطية، لاسيما من المثقفين، فلم يثر عقد الاتفاقية النفطية الأحزاب والقوى السياسية العلنية والسرية فحسب، وانما اثارت هذه الاتفاقية المحامون والجمعيات والشخصيات والصحف المستقلة التي لم تكن تعبر عن الأحزاب والقوى السياسية وإنما كانت تعبر عن وجهة نظرها فحسب ، فقد اصدر المحامون العراقيون نداءً إلى الجماهير والى رجال القانون حملوا فيه الحكومة العراقية مسؤولية توقيع الاتفاقية، محذرين مجلس النواب من مغبة تمرير هذه الاتفاقية بوضعها الحالي[60]، ولم يقتصر الأمر على محامو بغداد، وإنما أرسل محامو السليمانية برقية أعلنوا فيها تضامنهم مع بقية أبناء الشعب العراقي في رفض الاتفاقية النفطية واستعدادهم للمشاركة في الإضراب العام[61]،وأعلن المحامون أن مجلس النواب لا يحق له البت في هذه الاتفاقية[62].

أصدر عدد من المثقفين العراقيين بياناً ركزوا فيه على استهانة حكومة نوري السعيد بحقوق الشعب العراقي، ووقوفها إلى جانب الشركات الاحتكارية في صراعها مع حكومة الدكتور مصدق في إيران التي أممت نفطها، فحاولت ان تعوض ما فقدته هذه الشركات عن طريق عقدها للمعاهدة النفطية مع العراق، وعبرت هذه الشخصيات المثقفة عن رفضها لهذه الاتفاقية لأنها ضد أهداف الشعب العراقي في " التحرر السياسي والاقتصادي" على حد ما جاء في البيان الذي وقعه فخري قدوري ووصفي الغانم وعبدالله السامرائي وغيرهم[63].

وعلى صعيد آخر عارضت الهيئة المؤسسة للجمعية الوطنية للدفاع عن السلم في العراق هذه الاتفاقية، ووصفت ما جاء فيها بأنها غبن واضح للعراق"، وذكرت في بيان أصدرته بهذا الصدد": أن تسرب كل قطرة من نفطنا لمعسكر المستعمرين إضعاف لنا ولكافة الشعوب المناضلة في سبيل السلم والتحرر الوطني"[64].

عبر العديد من المواطنين الذين تم استطلاع آرائهم في الاتفاقية النفطية من قبل عدد من الجرائد اليومية[65]، فجاءت آرائهم مخالفة ومعارضة لما قامت به الحكومة العراقية ،وكان ذلك

بتأثير من الرأي العام العراقي ممثلاً بـــالأحزاب والقـــوى السياســـية والنقابـــات والجمعيـــات والمنشورات التي صدرت ضد الاتفاقية، فضلاً عن الدور الذي مارسه الساسة المعرضين لهـــا، لاسيما في مجلس النواب العراقي . برزت في مجلس النواب العراقي أثناء مناقشة هذه الاتفاقية أصوات معارضة لها، فعلى الرغم من أن نوري السعيد رئيس الوزراء حاول مفاجأة المجلـــس بإدخال لائحتها في منهج الجلسة التي عقدت في الرابع عشر من شباط 1952 خوفاً من ان يتهيأ النواب لمناقشتها بشكل تفصيلي وما سينجم عن ذلك من رفض لها أو تأجيلها مدة أطـــول مـــن رغبته في إقرارها بأسرع وقت ممكن، فان عدد من نواب الأحزاب ومعهم عدد مـــن النـــواب المستقلين انبروا لانتقاد الاتفاقية ودعوا إلى عدم المصادقة عليها بل ان بعضهم طالب بسن لائحة قانونية لتأميم شركات النفط العاملة في العراق بدون استثناء الامـــر الـــذي جعـــل الجمـــاهير والاحزاب متعاطفة مع هذه الدعوة ومتأثرة الى حد ما بتأميم النفط الايراني[66].

كان نواب حزب الاستقلال فـــي مقدمة النواب الذين عارضوا تصديقها، فأكـــد فائـــق السامرائي[67] أحد قياديي الحزب وأمين سره ضرورة أن تنظر في هذه الاتفاقية لجنة مختصـــة في مجال الاقتصاد لكي تبين مدى أهميتها الاقتصادية للعراق قبل أن تعرض على مجلس النواب بهذه العجالة، إلا أن مقترحه لم يلق القبول بسبب اعتراض أكثرية النواب الموالين للحكومة في المجلس النيابي[68]، ولم يثن ذلك فائق السامرائي فأكد أن الشركات النفطية " استطاعت ان تملي شروطها على العراق " داعياً النواب إلى رفض الاتفاقية النفطية[69].

وتعبيراً عن رفض الحزب للاتفاقية قدم نواب الحزب الخمسة وهم كل من محمد مهدي كبه وقاسم المفتي ومحمد صديق شنشل وإسماعيل الغانم وفائق السامرائي استقالاتهم من المجلس لكي لا يتهموا بانهم شاركوا في تهيئة الاتفاقية للمصادقة[70]، ومما جاء في كتاب الاســـتقالة : " إن اصرار الحكومة على تشريع هذه الاتفاقيات من قبل المجلس الحالي، وما رافق ذلـــك مـــن تدابير يراد بها تمشية الاتفاقيات بسرعة وبنفس الطريقة التي سلبت بها هذه الكنوز لأول مرة في عام 1925، وللمرة الثانية عام 1931، من دون ان يعطي الشعب فرصة للتعبير عن أرادته في هذه الثروة التي تعود إليه مسألة غير صحيحة"[71].

أدت استقالة أعضاء حزب الاستقلال من المجلس النيابي إلى تحسن علاقتـــه بحزبـــي الجبهة الشعبية والوطني الديمقراطي، وأسهم اتفاق الأحـــزاب الثلاثـــة ومعهـــا حـــزب الأمـــة الاشتراكي في معارضة الاتفاقية النفطية[72]، والدعوة للإضراب العام، فعلى سبيل المثال وقـــف نواب الجبهة الشعبية مع عدم إقرار الاتفاقية من قبل المجلـــس النيـــابي، وأوضـــح عبـــدالجبار

الجومرد نائب الحزب في الموصل" أن حزب الجبهة الشعبية يقف في طليعة الأحـــزاب التـــي تعارض الاتفاقية لأنها تسلب حق العراقيين في نفطهم"[73].

ووقف نواب الحزب الوطني الديمقراطي ضد إقرار اتفاقية النفط في المجلس النيـــابي، وكان في مقدمة من عارضها كامل الجادرجي ومحمد حديد اللذان هاجما نوري السعيد وتساهله في قبول الاتفاقية وأكدا أن على المجلس النيابي عدم الموافقة عليها[74]. وناقش صـــالح جبـــر رئيس حزب الأمة الاشتراكي مفاوضات الحكومة مع الشركات الاحتكارية بشأن النفط، ودعـــا نواب حزبه للانسحاب من جلسة الرابع عشر من شباط 1952 لان بعـــض النـــواب المـــوالين للحكومة حاولوا التشويش على رفيق عيسى أحد نواب حزب الأمة الاشتراكي ومنعه من تلاوة بيان الحزب حول هذه الاتفاقية، فعلى الرغم من أن رئاسة مجلس النواب أعطت خمسة عشـــر دقيقة من وقت المجلس لعرض البيان،إلا أن نواب الحزب اعترضوا لحين نهاية عرض البيان، وعندما لم يتحقق لهم ذلك قرروا الانسحاب من الجلسة وأعلنوا انسحابهم منها[75].

على الرغم من هذه المعارضة التي أبدتها الأحزاب السياسية والقوى الوطنية العراقيـــة العلنية منها والسرية وما عكسته صحافتها من مقالات دعت فيها إلى عـــدم المصـــادقة علـــى الاتفاقية النفطية في مجلس النواب والأعيان،إلا أن حكومة نوري السعيد اســـتطاعت ان تمـــرر الاتفاقية وان تجبر المجلسين على المصادقة عليها بالأكثرية،وان تكتسب الاتفاقية حق التنفيذ من قبل العراق والشركات النفطية وصادق عليها مجلس الامة العراقي في السابع عشر من شـــباط 1952، واشترط ان يسري مفعول هذه الاتفاقية اعتباراً من الاول من كانون الثاني 1951[76].

عد التوصل بين حكومة نوري السعيد والشركات النفطية الأجنبية إلـــى هـــذا الاتفـــاق انتصاراً لسياسة نوري السعيد ورغبته في زيادة ارتباط العراق بالمصالح الغربية، لكن ذلك لـــم يمنع من القول ان المذاكرات والمباحثات التي جرت حول الاتفاقية وموقف الرأي العام منها قد أدى إلى ظهور حالة من التعاون والتكاتف بين مختلف الأحزاب والقوى السياسية العراقيـــة[77]، حتى تلك التي كانت موالية للبلاط، وما تمخض عن ذلك من تنوير للرأي العام العراقـــي عـــدا الغبن الذي لحق بالعراقيين من جراء هذه الاتفاقية ولاتفاقيات التي سبقتها، فضلاً عـــن كشـــفها لقضايا الامتيازات النفطية والمفاوضات التي جرت حولها بعيداً عن السرية التي كانت تحاط بها المفاوضات السابقة، فأصبح ذلك سياقاً اتبعته الحكومات العراقيـــة اللاحقـــة فـــي دخولهـــا لأي مفاوضات نفطية وقد استفادت الحكومة العراقية من المطالبات بتأميم الـــنفط الايرانـــي[78]، لأن تأميم النفط الايراني يجبر بريطانيا الى تعويض النفط الايراني بزيادة انتاج النفط العراقي الامر الذي يستلزم التوصل الى حلول ترضي نسبياً الحكومة العراقية[79]، كما ان تعـــاون الأحـــزاب

والقوى السياسية ووقوفها في صف واحد ضد الاتفاقية وتمكنها من الـدعوة لإضـراب شـمل ونجاحها في ذلك كان في حد ذاته انجازاً مهماً يحسب لهذه القوى الي أصبح لها صوت أعلـى وكلمة معينة في الساحة السياسية العراقية ، ويكفي أن نذكر أن واحدة من الأسباب التي دعـت البلاط الملكي ان يوافق على استقالة وزارة نوري السعيد في العاشر من تموز 1952 هو ارتباط اسمه بهذه الاتفاقية ، ورغبة البلاط في مجيء وزارة أخرى لا علاقة لها بالمفاوضات النفطية ، فتم تكليف مصطفى العمري[80]. برئاسة الوزراء ووكالة الداخلية في الثاني عشر مـن تمـوز 1952[81].

أدى إهمال الحكومات العراقية المتعاقبة للمطالب الوطنية ، وعدم حرصها على إيجـاد وعي نفطي في العراق، واعتمادها على الحكومة البريطانية في ضمان مصالح العراق بدلاً من الاعتماد على الشعب وقواه الوطنية، إلى سيطرة الشركات النفطية الأجنبية على الحقول النفطية العراقية وتأجيل استثمارها والتلاعب بنصوص الامتيازات التي وقعتها مع العراق وعدم تنفيذها لها[82].

أظهر تطبيق الاتفاقية النفطية ثغراتها والعيوب التي كانت فيها لصالح الشركات النفطية، فقد ظلت الشركات النفطية هي المتحكمة الوحيدة بالإنتاج والبيع وحساب تكاليف الإنتاج، وتحديد الأرباح دون ان تشارك الحكومة العراقية في ذلك، واستمرت هذه الشركات في توزيـع الـنفط العراقي على المساهمين فيها ليقوم هؤلاء بتصفيته ونقله وتوزيعه ، فجنت الشركات مـن هـذه العمليات الأخيرة أرباحها الوفيرة على حساب العراق الذي أحس بانه كان الخاسـر الأول فـي اتفاقية مناصفة الأرباح لان مسألة تحديد الأسعار بين العراق والشركات ونفقات تسويق البيـع وزيادة إنتاج النفط وتعريق الوظائف في شركات النفط العاملة في العـراق والحصـة العينيـة وتوسيع مشروع الاسكان في الشركات والغاز الطبيعي الفائض من العمليات النفطية ومـا الـى ذلك من جوانب تضمنتها هذه الاتفاقية ظلت حبراً على ورق، ولم تر النـور بسـبب سياسـة الشركات النفطية وتلاعبها في مواد الاتفاقية النفطية، وسعيها لاعاقة تطبيقها[83].

الخاتمة

بإمكان المعلومات الواردة البحث ان توصلنا للنتائج التالية :

1- جاءت اتفاقيات النفط الجديدة في الدول النفطية المجاورة، والتي كانت للمصالح النفطية الامريكية حصة الاسد فيها لتشكل عامل ضغط جديد على مجمل العلاقة بين الحكومة العراقية وشركات النفط .

2- لم تنه اتفاقية مناصفة الارباح بين العراق والشركات النفطية المشاكل كما كان متوقعاً، وانما برزت في السنوات اللاحقة مشاكل اخرى بسبب استمرار تلاعب الشركات النفطية في احتساب تكاليف الانتاج وتحديد الاسعار وبالشكل الذي أضر بالاقتصاد العراقي كثيراً .

3- احدث توقيع الاتفاقية عاصفة قوية من قبل المعارضة الشعبية التي عدتها استسلام جديد لبريطانيا .

4- ان هذه الاتفاقية لا تعدو اكثر من قصاصة ورق اعدتها الشركات الاحتكارية لخداع الشعب العراقي والحيلولة دون الحصول على حقوقه من النفط.

5- لم تكتف الحركة الوطنية في العراق (الاحزاب العلنية والسرية) من الوقوف ضد هذه الاتفاقية، وانما دعت الى الأضراب العام في التاسع عشر من شباط 1952.

6- كان لتأميم النفط الايراني وتوقيع المملكة العربية السعودية اتفاقية مناصفة الارباح مع شركة ارامكو الحافز الاكبر للحركة الوطنية من المطالبة بتأميم النفط العراقي .

7- ان تعاون الاحزاب المؤيده والمعارضة للحكومة والقوى السياسية الاخرى جعل لها صوت اعلى وكلمة مسموعة في الساحة السياسية العراقية .

8- بالرغم مما تضمنته هذه الاتفاقية الجديدة من بعض الفوائد اذا ما قورنت بالاتفاقيات السابقة، فأنها لم تحظ بقبول الرأي العام العراقي والاحزاب السياسية .

9- اخذ نوري السعيد على عاتقه، بالاتفاق مع الحكومة البريطانية عقد اتفاقية الثالث من شباط 1952، كوسيلة لامتصاص التذمر السائد بين الاوساط الوطنية وضرب حركة المطالبة بتأميم النفط .

10- ادى اهمال الحكومات العراقية المتعاقبة المطالب الوطنية وعدم ايجاد وعي نفطي في البلاد واعتمادها على الحكومة البريطانية في ضمان مصالح العراق بدلاً من الاعتماد على الشعب العراقي، الى سيطرة شركة نفط العراق على حقول النفط وعدم استثمارها وتلاعبها بنصوص الامتيازات .

الهوامش

(1) اسامة عبدالرحمن نعمان الدوري، تطور سياسة العراق النفطية 1952–1963، بغداد، 2003،ص1.

(2) راشد البراوي ، حرب البترول في الشرق الاوسط، القاهرة ، 1962 ، ص 264.

(3) Benjamin Shwdran, The Middle East, Oil and the Great Powers, Jeraswalem 1973 , PP. 90-91 ; R.Bullard, Behind the Oil dispute in Iran, New York , 1953, pp. 461-462, ناظم يونس الزاوي، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في ايران 1901– 1951 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية – الجامعة المستنصرية ، 1999 ، ص 205–206 .

(4) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، الملف 311/52320، تقارير السفارة العراقية في لندن الى وزارة الخارجية العراقية في الخامس والعشرين من حزيران 1950 ، الوثيقة رقم 110 ، ص 205؛
F.Azimi, Iran. The crisis of Democracy 1914- 1953, London , 1989, pp. 227-228; David Hirsty, Oil and Public Opinion in the Middle East, London 1966, p.11.

(5) محاضر مجلس النواب العراقي، محضر الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951، بغداد، 1952، ص 103– 104.

(6) حزب الاستقلال : حصل هذا الحزب على إجازته الرسمية في الثاني من نيسان 1946، ومن أعضاءه المؤسسين محمد مهدي كبه وخليل كنه وفاضل معله وداود السعدي ومحمد صديق شنشل واسماعيل الغانم وفائق السامرائي، واصدر جريدة باسمه عرفت باسم (لواء الاستقلال) التي استمرت في الصدور حتى عام 1954، وكانت توجهات الحزب قومية،وركز في عمله التنظيمي على المثقفين وابناء الطبقة الوسطى وكذلك العمال والفلاحين، وعمل جاهداً على عدم اشراك رؤساء القبائل والعشائر الى صفوفه بسبب اعتقاد الحزب ان هؤلاء لا يمتلكون المؤهلات السياسية للعمل التنظيمي . لمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الامير هادي العكام ، تاريخ حزب الاستقلال العراقي 1946–1958،ط2، بغداد، 1986 ؛ ابراهيم الجبوري، سنوات من تاريخ العراق .النشاط السياسي المشترك لحزب الاستقلال والوطني الديمقراطي في العراق 1952–1959، بغداد، د.ت،ص 30–33.

(7) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج7،ط4، بيروت، 1974،ص35.

(8) محمد مهدي كبة : ولد في سامراء في عام 1900 من اسرة اشتهرت بالعلم والتجارة. درس في مدرسة أهلية في هذه المدينة، ثم انتقل الى مدينة الكاظمية ببغداد عام 1918. بدأ حياته السياسية في مطلع عشرينات القرن الماضي، وبخاصة ابان ثورة العشرين التحررية ، أسس في ثلاثينات القرن العشرين (نادي المثنى بن حارثة الشيباني) الذي اغلق عام 1941، وعاد ليؤسس في عام 1946(حزب الاستقلال). عرف عنه مواقفه الوطنية ومعارضته للانكليز. لمزيد من التفاصيل ينظر : حامد قاسم محمد موسى الجبوري، محمد مهدي كبه حياته ودوره السياسي في العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية – ابن رشد– جامعة بغداد، 1997؛ حميد المطبعي ، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين ، ج1، بغداد، 1995، ص 196–197.

(9) " لواء الاستقلال"، العدد (323) ، 16/ تشرين الأول/1948.

(10) دار الكتب والوثائق ، ملفات البلاط الملكي ، ملفات مجلس الوزراء ، الملف رقم 5 ، كتاب من نديم الباجه جي الى وزير الاقتصاد في الحادي والعشرين من آيار 1951، الورقة رقم 289؛عبدالرزاق الحسني،

تاريخ الوزارات العراقية ،ج7،ص37؛ منشورات حزب الاستقلال، دراسات في شؤون النفط ، بغداد ، 1951.

(11) " لواء الاستقلال "، العدد (1501)، 17/شباط/ 1952.

(12) المصدر نفسه ، العدد (1502)، 18/شباط/1952؛ منشورات حزب الاستقلال ، المصدر السابق ، ص3-5.

(13) محاضر مجلس النواب العراقي، محضر الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952، بغداد، 1953، ص 104؛ عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج8،ص8؛ جريدة لواء الاستقلال ، 15 ، 17/ شباط/ 1952.

(14) محمد صديق شنشل : ولد في الموصل عام 1910، ثم انتقل الى بغداد التي درس فيها الابتدائية والثانوية، وبعدها دخل كلية الحقوق الا انه لم يكمل دراسته فيها، فانتقل الى معهد الحقوق في الشام، فتخرج منه عام 1933، ثم حصل عل دبلوم في القانون العام ودبلوم في الاقتصاد السياسي من جامعة باريس، وفي عام 1939 عين مشاوراً قانونياً في وزارة الخارجية العراقية ،كما امتهن المحاماة. عمل في المجال السياسي وانتمى الى نادي المثنى بن حارثة الشيباني وأيد حركة رشيد عالي الكيلاني عام 1941، وعلى اثر فشلها تم اعتقاله واودع في سجن ابو غريب وبعدها في سجني البصرة والعمارة ثم في سجن (نقرة السلمان) . وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أطلق سراحه واشترك في تأسيس حزب الاستقلال، وأصبح سكرتيراً لها . عين وزيراً للارشاد في حكومة عبدالكريم قاسم عام 1958، واستقال من منصبه في 7 شباط 1959، توفي عام 1990 ينظر: حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية . الاحزاب والجمعيات والحركات والشخصيات السياسية والقومية والدينية في العراق ، بيروت، 2007،ص 427 ؛ للمزيد اكثر عن شخصيته ينظر : سمير عبدالرسول عبدالله العبيدي، محمد صديق شنشل ودوره السياسي في العراق حتى عام 1959، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب – جامعة بغداد، 1997.

(15) " لواء الاستقلال"، العدد (1502)، 18/ شباط/ 1952.

(16) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج8، ص 270- 271.

(17) خالد محمد علي ، القضية النفطية في فكر حزب الاستقلال، بغداد، د.ت،ص 93.

(18) المصدر نفسه ، ص94.

(19) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج8، ص270.

(20) الحزب الوطني الديمقراطي : تعود جذور هذا الحزب الى عام 1931 الا ان المجموعة التي اسسته كانت قد قدمت طلباً الى وزارة الداخلية في عام 1946 باسم كل من كامل الجادرجي ومحمد حديد وعبدالكريم الازري ويوسف الحاج الياس وحسين جميل وعبدالوهاب مرجان وصادق كمونه وغيرهم فوافقت وزارة الداخلية على ذلك ، ودعا الحزب في برنامجه الى الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي من خلال الوسائل الديمقراطية. ينظر : فاضل حسين ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، بغداد، د.ت، ص 216-218؛ عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية 1918- 1958 ، ط2 ، بيروت ، 1983، ص 178-180.

(21) محمد حديد : ولد في مدينة الموصل عام 1907، ودرس في الجامعة الامريكية في بيروت عام 1924 ثم التحق بمدرسة الاقتصاد في لندن عام 1928، وتخرج منها عام 1931. عاد الى بغداد ليعمل في وزارة المالية،ثم انتخب عضواً في مجل النواب عن مدينة الموصل عام 1937. اشترك في تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي عام 1946، وانتخب اثرها في عدة دورات انتخابية حتى قيام ثورة الرابع عشر من تموز 1958 فعين وزيراً للمالية في حكومة عبدالكريم قاسم ثم استقال منها في الثالث من آيار 1960. أعتقل بعد قيام انقلاب الثامن من شباط 1963، ثم اخلي سبيله ليتفرغ للاعمال التجارية . توفي في بريطانيا في الثالث من آب سنة 1999 ينظر : مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث ،ج2،لندن، 2004،ص 140- 141. وللتفصيل اكثر عن حياته ودوره السياسي يراجع : غصون مزهر حسين المحمداوي، محمد حديد ودوره السياسي والوطني للمدة من 1926- 1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات – جامعة بغداد، 2001.

(22) عبدالله محمد علي ، القضية النفطية في العراق 1933- 1958، بغداد 1966،ص63.

(23) كامل الجادرجي : ولد في بغداد عام 1897 من اسرة ثرية ، اذ كان والده من الشخصيات البارزة في العهد العثماني ، وتولى منصب أمين العاصمة مرات عدة . حصل على شهادة الحقوق ببغداد . تقلد مناصب عدة ونائباً في البرلمان. انضم في عام 1930 الى حزب " الاخاء الوطني" ثم الى " جماعة الاهالي" واشترك في انقلاب بكر صدقي عام 1936 ليصبح وزيراً في وزارة حكمت سليمان التي قامت بعد الانقلاب، واصبح بعد تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي عام 1946 رئيساً له . توفي عام 1968 . لمزيد من التفصيل ينظر : محمد عويد الدليمي، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية 1897-1968، بغداد، 1997.

(24) كامل الجادرجي، مذكرات وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، بيروت، 1972،ص 538.

(25) " لواء الاستقلال"، العدد (1498)، 14/ شباط / 1952.

(26) ابراهيم الجبوري، المصدر السابق ص 128؛ جريدة صدى الاهالي ، 29/ نيسان /1951

(27) عبدالله محمد علي ، المصدر السابق، ص 64؛ محمد حديد " المناصفة في النفط لا في ارباحه هي اقل ما يطلبه العراق حتى يتم التأميم " ، جريدة صدى الاهالي، 15/آيار/1951.

(28) " صدى الاهالي "، العدد (713) ، 4/ شباط/ 1952.

(29) عبدالله محمد علي، المصدر السابق ، ص 65.

(30) حزب الجبهة الشعبية المتحدة : حصلت موافقة وزارة الداخلية في 6 آيار 1951 على تأسيس هذا الحزب الذي ضم بين صفوفه عدداً من العناصر المثقفة أمثال المفكر المتنور محمد رضا الشبيبي، وعدداً من المحامين امثال الدكتور عبدالجبار الجومرد وصالح شكاره وعبدالرزاق الشيخلي ونجيب الصائغ ونصرت الفارسي وكامل الجادرجي ومزاحم الباجه جي وحسين جميل وانحل هذا الحزب عام 1954 فضلاً عن الفريق طه الهاشمي، ودعا الحزب في سياسته العامة الى نبذ الطائفية ونشر الوعي السياسي بين صفوف الشعب . ملفات وزارة الداخلية، ملفات سنة 1951، الملف رقم 17/د/3، اضبارة حزب الجبهة الشعبية المتحدة ، الوثيقة رقم 1-3؛ عادل تقي عبد البلداوي ، التكوين الاجتماعي للاحزاب والجمعيات

السياسية في العراق1908– 1958، بغداد، 2003،ص92؛ صالح مهدي حسين، الاحزاب السياسية العراقية بعد الحرب العالمية الثانية ، بيروت، 2006، ص77–79.

(31) عبد الجبار الجومرد: ولد في الموصل عام 1909، وحصل على شهادة الاعدادية من مدارسها ، واكمل دراسة الحقوق في بغداد، ثم حصل على الدكتوراه من باريس ليعود الى العراق بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، وانتخب نائباً عن الموصل، وعمل معتمداً عن حزب الجبهة الشعبية المتحدة في الموصل، لكنه استقال من الحزب عام 1953 لمعارضته اشتراك اثنين من اعضاء الجبهة وزراء في وزارة الجمالي الاولى، واستمر في مجلس النواب معارضاً للحكومة . ستوزر وزيراً للخارجية في الرابع عشر من تموز 1958 وتخلى عن منصبه في السابع من شباط 1959. اشتغل في المحاماة حتى وفاته بمرض عضال عام1971 ينظر : عبدالجبار الجومرد، دليل الموصل منذ تأسيسها حتى عام 1975، الموصل ، 1975، ص 113.

(32) " الجبهة الشعبية " (جريدة)، بغداد، العدد (268)، 18/ تشرين الأول / 1951.

(33) نقلاً عن : خالدة بلال صالح، الحياة الاقتصادية في مناهج ونشاط الأحزاب السياسية العراقية 1946–1958، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب– جامعة الموصل، 1995،ص 252.

(34) " الجبهة الشعبية " ، العدد (188) ، 20/شباط / 1952.

(35) سامر عياش عبد ، تاريخ المفاوضات بين العراق والشركات النفطية العاملة 1923– 1972، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد ، 2013ص 137.

(36) قضية النفط العراقي ، " من منشورات الحزب الوطني الديمقراطي، بغداد، 1952،ص 63؛ صدى الاهالي، 4/شباط/1952 .

(37) " الجبهة الشعبية "، العدد (195) ، 27/ شباط / 1952.

(38) حزب الامة الاشتراكي : تأسس هذا الحزب في حزيران 1951 برئاسة صالح جبر وكان معه في قيادة الحزب السيد عبدالمهدي المنتفكي وأحمد الجليلي وعزالدين النقيب ومحمد النقيب والدكتور حنا خياط والمحامي توفي وهيب. لمزيد من التفصيل ينظر : ملفات وزارة الداخلية ، ملفات سنة 1951، الملف رقم 17/د/4، اضبارة حزب الامة الاشتراكي، الوثيقة رقم 1–2 .

(39) صالح جبر : ولد في الناصرية عام 1896 لاسرة تنتمي لبني زيد من عشائر الشطرة . درس الابتدائية في الناصرية ، ثم انتمى الى المدرسة الجعفرية في بغداد، والتحق بمدرسة الحقوق عام 1921، فنال شهادتها عام 1925. عمل في مجال القضاء بعد حصوله على شهادة الحقوق وانتخب نائباً عن لواء المنتفق وجدد انتخابه مرات عدة، واستوزر في عدد من الوزارات العراقية ، وعين عضواً في مجلس الاعيان في عام 1941، وجدد تعينه عيناً مرات عدة . أصبح رئيساً للوزراء وهو الذي وقع معاهدة الخامس عشر من كانون الثاني 1948 التي عرفت بمعاهدة (بورتسموث) التي اسقطتها الجماهير في العام نفسه . أسس حزب الامة الاشتراكي عام 1951، وتولى رئاسته حتى عام 1954. توفي ببغداد في السادس من حزيران 1957 للتفصيل عنه يراجع : فاطمة صادق عباس السعدي، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام 1957، بغداد، 2008م ؛ مير بصري ، المصدر السابق،ج1،ص257–260.

(40) نقلاً عن : نوري عبدالحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925–1952، ط1، بغداد، 1980، ص 414؛ النبأ، 3/شباط/1952.

(41) حزب الأمة الاشتراكي، حزب الأمة الاشتراكي واتفاقات النفط ، بغداد، 1952، ص 30–31.

(42) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية ، ص 250؛ الزمان، 2/ايلول/1951.

(43) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج8،ص 278.

(44) نقلاً عن : فاطمة صادق عباس السعدي، المصدر السابق،ص 307.

(45) تأسس الحزب الشيوعي العراقي في آذار 1934 على يد يوسف سلمان يوسف المعروف باسم (فهد) الذي أطلق على تنظيمه في البداية اسم (لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار) ثم تغير اسمه الى (الحزب الشيوعي العراقي) عام 1935. تعرض الحزب الى مطاردة الحكومات الملكية، واعدم عدد من قادته،كما شهد الحزب عدداً من الانشقاقات داخله. في عام 1946 رفضت وزارة الداخلية طلباً لتأليف حزب علني باسم حزب " التحرير الوطني" باعتباره واجهة الحزب، فاضطر الحزب للاستمرار بالعمل السري حتى عام 1958 عندما ساند الزعيم عبدالكريم قاسم واصدر جريدته العلنية " اتحاد الشعب" مطلع عام 1959 ، وناهض الحزب انقلاب الثامن من شباط 1963، وطارد الرئيس عبدالسلام عارف قيادات الحزب،واضطر الشيوعيون العراقيون للعودة الى العمل السري ثانية ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق،ص 342– 344؛ فاضل حسين ، الفكر السياسي في العراق المعاصر ، بغداد، د.ت، ص 118–119.

(46) ملفات وزارة الداخلية ، ملفات سنة 1947، الملف رقم 147/41، اضبارة الحزب الشيوعي العراقي، الوثيقة رقم 2.

(47) نقلاً : الحزب الشيوعي العراقي ، موقف الشيوعيين العراقيين من الاتفاقيات النفطية ، بغداد، 1952، ص 3–4.

(48) خليل كنه، العراق امسه وغده، بيروت، 1966، ص147.

(49) غاي ونت، نفط الشرق الاوسط، ترجمة احمد عنون ، بيروت، 1958، ص 63.

(50) " الجبهة الشعبية "، العدد (168) ، 14/ شباط / 1952؛ جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق 1941– 1953، النجف ، 1976، ص679.

(51) بهاء الدين نوري ، لمحات من تاريخ الحركة النقابية في العراق، بغداد، 1958،ص 93؛ حسين خالد عبدالله، الاضرابات العمالية في العراق اسبابها ونتائجها 1933– 1958، بغداد، 1967، ص 93–95.

(52) عادل تقي عبد البلداوي ، المصدر السابق، ص 101– 102؛ فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر. العهد الملكي، ترجمة مصطفى نعمان احمد، بغداد، 2006، ص141– 143؛
M.Khadiri,labour and Industry, New York 1958, p. 16.

(53) نقلاً عن : " الجبهة الشعبية " العدد (169)، 15/ شباط/ 1952.

(54) تشكلت اللجنة التحضيرية للحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة الملا مصطفى البرزاني في عام 1946،وعقدت اجتماعات تمهيدية عدة في مدينة (مهاباد) الايرانية لتشكيل الحزب، وتمكنت من عقد أول مؤتمر تأسيسي للحزب في بغداد في السادس عشر من آب 1946 حضره (32) مندوباً، وضمت اللجنة المركزية للنواب (15) عضواً برئاسة الملا مصطفى البرزاني الذي واصل نشاطه السري حتى عام 1958

عندما ساند الزعيم عبدالكريم قاسم ووافقت وزارة الداخلية في التاسع من كانون الثاني 1960 على تأسيسه ينظر : عبدالستار طاهر شريف، الجمعيات والمنظمات والاحزاب الكردية في العراق في نصف قرن 1908– 1958، بغداد، 1989،ص198–199؛ حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 337 – 339.

(55) عبدالرحمن محمد عبدالرحمن ، من تاريخ الحركة الوطنية في العراق، بيروت ، 1990،ص 83؛ جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص288.

(56) ضم هذا النادي الذي عرف رسمياً باسم (نادي البعث العربي) عدداً من السياسيين العراقيين القوميين مثل سامي شوكة وعبدالكريم كنه وعدبالغني الدلي وعبدالرحمن البزاز وآخرون، وتم اجازته في الخامس والعشرين من حزيران 1950. دار الكتب والوثائق ، ملفات وزارة الداخلية ، ملفات سنة 1950 ، الملف رقم 6/ 290/1، اجازة الاحزاب السياسية ، الوثيقة رقم 9 – 10.

(57) نقلاً عن : أسامة عبدالرحمن نعمان الدوري ، المصدر السابق، ص 25؛ الجمهور، 18 /شباط / 1952.

(58) عبدالكريم محمد جاسم، من تاريخ الحركة الطلابية في العراق، بغداد ، 1990،ص 93.

(59) فصلت حكومة نوري السعيد الطالب في كلية الحقوق زكي الخشالي لتحريضه الطلبة ضدها. المصدر نفسه، ص94؛ هادي حسن عليوي، دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى ثورة 14 تموز 1958، بغداد، 1979، ص171.

(60) " صدى الاهالي "، العدد (725)، 15/ شباط / 1952.

(61) المصدر نفسه ، العدد (727)، 17/شباط/ 1952.

(62) نوري عبدالحميد خليل ،المصدر السابق، ص 416.

(63) فاضل حسين ،المصدر السابق ، ص 132.

(64) نقلا عن : " صدى الاهالي "، العدد (728) ، 20/شباط/ 1952.

(65) " صوت المجتمع " (جريدة) ، بغداد، العدد (19) و(20) ، 25 و 26/ شباط / 1952.

(66) محاضر مجلس النواب العراقي، محضر الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951، ص 60–61 ؛ دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، الملف رقم 311/4957، تقرير سري من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية في 21/آيار/ 1951، الوثيقة رقم 38 ، ص 75؛ احمد خليل الله، تحليل لتأميم النفط الايراني، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، بغداد، 1984، ص11 .

(67) فائق السامرائي : ولد في مدينة العمارة عام 1908، حيث كان والده مديراً للاملاك السنية والاوقاف هناك. وعندما نقل والده الى البصرة مديراً للاوقاف درس في المدرسة الامريكية فيها، واكمل دراسته الثانوية في بغداد، دخل كلية الحقوق وتخرج منها عام 1932. عين في عام 1933 سكرتيراً لوزير العدلية . وفي عام 1939 عين مديراً عاماً للبلديات والتنظيم وظل يشغل هذا المنصب حتى عام 1941، ‘اذ اعتقل اثر انتفاضة مايس وظل في المعتقل لمدة خمس سنوات . اشترك في تأسيس حزب الاستقلال واصبح امينا لسره عام 1946. عين سفيراً للعراق في القاهرة بعد قيام ثورة الرابع عشر من تموز 1958، الا انه استقال منه في السادس والعشرين من آذار 1959. توفي عام 1979. لمزيد من التفصيل ينظر: امينه داخل شلش التميمي، فائق السامرائي ودوره السياسي في العراق 1908 – 1979، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد، 2000.

(68) محاضر مجلس النواب العراقي ، محضر الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951، ص 103–104.

(69) " لواء الاستقلال" ، العدد (1499) ، 15/ شباط / 1952.

(70) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج8، ص 277؛ محمد مهدي كبه ، مذكراتي في صميم الاحداث 1918– 1958، بيروت، 1965، ص 216

(71) " لواء الاستقلال" ، العدد (1503) ، 19/ شباط / 1952.

(72) نقلاً عن : خالد حسن جمعة ، حزب الجبهة الشعبية ودوره في الحركة الوطنية العراقية 1950–1958، بغداد ، 1990 ، ص 196.

(73) نقلاً عن : خالدة بلال صالح، المصدر السابق،ص 252.

(74) " صدى الاهالي "، العدد (723)، 13/شباط/ 1952

(75) حزب الأمة الاشتراكي واتفاقيات النفط . نص البيان الذي اذاعه الحزب في المؤتمر السنوي العام في 30 آب 1951، بغداد ، 1952،ص3.

(76) يراجع فؤاد الراوي، المعجم المفهرس للمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والمواثيق والعهود والاحلاف التي ارتبط بها العراق مع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الاجنبية من عام 1921 ، بغداد، 1975، ص 205 – 218؛ حكمت سامي سلمان، نفط العراق ، دراسة اقتصادية سياسية، بغداد، 1997، ص175–178؛ لواء الاستقلال 18/شباط/ 1952.

(77) كامل الجادرجي ، المصدر السابق ، ص543.

(78) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، الملف رقم 311/4990 ، تقارير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية في 15 تموز /1950 الوثيقة رقم 117 ، ص 199–200.

(79) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، الملف 311/4190 ، تقارير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية في 30/تموز/1950، الوثيقة رقم 132 ، ص 216.

(80) مصطفى العمري : ولد في الموصل عام 1894. نال شهادة الحقوق عام 1921 ، تنقل بين وظائف ادارية عدة . أصبح اكثر من مرة عضواً في مجلس الاعيان . شارك في عدة وزارات، لكنه لم يصبح رئيساً للوزراء الا مرة واحدة. تمكن من تلفيق نتائج الانتخابات وتزويرها لصالح البلاط الملكي.توفي عام 1965 ينظر : عبدالوهاب حميد رشيد ، العراق المعاصر، دمشق ، 2002،ص 190.

(81) تشكلت هذه الوزارة في الثاني عشر من تموز 1952 واضطرت للاستقالة في الحادي والعشرين من تشرين الثاني 1952. عنها يراجع : عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ،ج8، ص 359 – 361.

(82) نوري عبدالحميد خليل، المصدر السابق ، ص420.

(83) أسامة عبدالرحمن نعمان الدوري ، المصدر السابق ، ص 29.

قائمة المصادر

اولا – الوثائق العراقية :

أ- غير المنشورة

ملفات البلاط الملكي :

1. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/52320 تقارير السفارة العراقية في لندن الى وزارة الخارجية العراقية في 25 حزيران 1950، الوثيقة رقم 110،ص205.
2. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، مجلس الوزراء، الملف رقم5، كتاب من نديم الباجه جي الى وزير الاقتصاد في 1951/5/21، الورقة رقم 289.
3. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4990، تقارير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية في 15 تموز 1951، الوثيقة رقم 117، ص 199–200.
4. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4190 تقارير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية في 30 تموز 1950، الوثيقة رقم 132، ص 216.
5. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف رقم 311/4957 تقرير سري من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية في 21/آيار/ 1951، الوثيقة رقم 38، ص75.

ملفات وزارة الداخلية :

1. ملفات وزارة الداخلية، ملفات سنة 1951، الملف رقم 17/د/3، اضبارة حزب الجبهة الشعبية المتحدة، الوثيقة رقم 1–3.
2. ملفات وزارة الداخلية، ملفات سنة 1947، الملف رقم 147/41، اضبارة الحزب الشيوعي العراقي، الوثيقة رقم 2.
3. ملفات وزارة الداخلية، ملفات سنة 1951، الملف رقم 17/د/3، اضبارة حزب الامة الاشتراكي ، الوثيقة رقم 1–2 .
4. ملفات وزارة الداخلية، ملفات سنة 1950، الملف رقم 290/1/6، اجازة الاحزاب السياسية، الوثيقة رقم 9–10.

ب- المنشورة :

1. محاضر مجلس النواب العراقي، محضر الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951، بغداد، 1952.
2. محاضر مجلس النواب العراقي، محضر الاجتماع الاعتيادي لسنة، 1952، بغداد، 1953.

ثانيا- الكتب العربية والمعربة :

1. ابراهيم الجبوري، سنوات من تاريخ العراق، النشاط السياسي المشترك لحزب الاستقلال والوطني الديمقراطي في العراق 1952- 1959، بغداد، د.ت.
2. اسامة عبدالرحمن نعمان الدوري، تطور سياسة العراق النفطية 1952-1963، بغداد ، 2003.
3. بهاء الدين نوري، لمحات من تاريخ الحركة النقابية في العراق، بغداد، 1958.
4. حزب الأمة الاشتراكي واتفاقيات النفط. نص البيان الذي اذاعه الحزب في المؤتمر العام في 30 آب 1951، بغداد، 1952.
5. حزب الامة الاشتراكي، حزب الأمة الاشتراكي واتفاقيات النفط، بغداد، 1952.
6. الحزب الشيوعي العراقي، موقف الشيوعيين العراقيين من الاتفاقيات النفطيـــة، بغـــداد، 1952.
7. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية . الاحزاب والجمعيـــات والحركـــات والشخصيات السياسية والقومية والدينية في العراق؛ بيروت، 2007.
8. حسين خالد عبدالله، الاضرابات العمالية في العراق اسبابها ونتائجهـــا 1933 – 1958، بغداد، 1967.
9. حكمت سامي سليمان ، نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية، بغداد، 1979.
10. حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين ، ج1، بغداد، 1995.
11. خالد حسن جمعة، حزب الجبهة الشعبية ودوره في الحركة الوطنية العراقيـــة 1950 – 1958 ، بغداد ، 1990.
12. خالد محمد علي، القضية النفطية في فكر حزب الاستقلال، بغداد، د.ت.
13. خليل كنه، العراق امسه وغده، بيروت، 1966.
14. صالح مهدي حسين ، الاحزاب السياسية العراقية بعد الحرب العالمية الثانية، بيـــروت، 2006.

15. عادل تقي البلداوي، التكوين الاجتماعي للاحزاب والجمعيات السياسية في العراق، بغداد، 2003.
16. عبدالامير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال العراقي 1946–1950، ط2، بغداد، 1986.
17. عبدالجبار الجومرد، دليل الموصل منذ تأسيسها حتى عام 1975، الموصل، 1975.
18. عبدالرحمن محمد عبدالرحمن ، تاريخ الحركة الوطنية في العراق، بيروت، 1990.
19. عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج7 وج8، ط4، بيروت، 1974.
20. عبدالرزاق الحسني، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية 1918– 1958،ط2، بيروت، 1983.
21. عبدالستار طاهر شريف، الجمعيات والمنظمات والاحزاب الكردية في العراق في نصف قرن 1908– 1958، بغداد، 1989.
22. عبدالكريم محمد جاسم، من تاريخ الحركة الطلابية في العراق، بغداد، 1990.
23. عبدالله محمد علي، القضية النفطية في العراق 1933– 1958، بغداد، 1966.
24. عبدالوهاب حميد رشيد، العراق المعاصر، دمشق، 2002.
25. غاي ونت، نفط الشرق الاوسط، ترجمة احمد عنون، بيروت، 1958.
26. فؤاد الراوي، المعجم المفهرس للمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والمواثيق والعهود والاحلاف التي ارتبط بها العراق مع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الاجنبية من عام 1921 ، بغداد، 1975.
27. فاضل حسين ، الفكر السياسي في العراق المعاصر، بغداد، د.ت.
28. فاضل حسين ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ، بغداد، د.ت.
29. فاطمة صادق عباس السعدي، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام 1957، بغداد، 2008.
30. فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر، العهد الملكي ، ترجمة مصطفى نعمان احمد، بغداد، 2006.
31. قضية النفط العراقي، من منشورات الحزب الوطني الديمقراطي، بغداد، 1953.
32. كامل الجادرجي ، مذكرات وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، بيروت، 1972.
33. محمد عويد الدليمي، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية 1897– 1968، بغداد، 1997.

34. محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الاحداث 1918- 1958، بيروت ، 1965.
35. منشورات حزب الاستقلال، دراسات في شؤون النفط، بغداد، 1951.
36. مهدي الحافظ، تاريخ الاحتكارات النفطية في العراق، بغداد، 1971.
37. مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج2، لندن ، 2004.
38. نوري عبدالحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925 – 1952، ط1، بغداد ، 1980.
39. هادي حسن عليوي ، دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى ثورة 14 تموز 1958، بغداد، 1979.

ثالثاً- الكتب الأجنبية :

1. Benjamin Shwdran, The Middle East, Oil and the Great powers, Jerusalem, 1973.
2. David Hirst, Oil and Public Opinion in the Middle East , London, 1969.
3. F. Azim, Iran. The Crisis of Democracy 1914- 1953, London, 1989.
4. M. Kadhiri, labour and Industry, New York , 1958.
5. R. Bullard, Behind the Oil dispute in Iran, New York, 1953.

رابعاً – الرسائل والاطاريح :

1. أمينة داخل شلش التميمي، فائق السامرائي ودوره السياسي في العراق 1908-1979، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية – ابن رشد- جامعة بغداد، 2000.
2. حامد قاسم محمد موسى الجبوري، محمد مهدي كبه ، حياته ودوره السياسي في العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية التربية – ابن رشد- جامعة بغداد، 1997.
3. خالد بلال صالح، الحياة الاقتصادية في مناهج ونشاط الاحزاب السياسية العراقية 1946-1958، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب- جامعة الموصل ، 1995.
4. سامر عياش عبد ، تاريخ المفاوضات بين العراق والشركات النفطية العاملة 1923-1972، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2013.
5. سمير عبدالرسول عبدالله العبيدي، محمد صديق شنشل ودوره السياسي في العراق حتى عام 1959، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب- جامعة بغداد، 1997.

6. غصون مزهر حسين المحمداوي، محمد حديد ودوره السياسي والوطني للمـــدة مـــن 1926-1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات – جامعة بغداد، 2001.
7. ناظم يونس الزاوي ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في ايران 1901 – 1951 ، اطروحـــة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية – الجامعة المستنصرية ، 1999.

خامساً- الصحف :

1. لواء الاستقلال (جريدة)، بغداد، 16/تشرين الاول/1948.
لواء الاستقلال (جريدة)، بغداد، 17/شباط/1952.
لواء الاستقلال (جريدة)، بغداد، 18/شباط/1952.
لواء الاستقلال (جريدة)، بغداد، 14/شباط/1952.
لواء الاستقلال (جريدة)، بغداد، 15/شباط/1952.
لواء الاستقلال (جريدة)، بغداد، 19/شباط/1952.
2. صدى الاهالي(جريدة)، بغداد، 29/ نيسان/1951.
صدى الاهالي(جريدة)، بغداد، 15/ آيار/ 1951.
صدى الاهالي(جريدة)، بغداد، 4 / شباط/ 1952.
صدى الاهالي(جريدة)، بغداد، 15/شباط/1952.
صدى الاهالي(جريدة)، بغداد، 17/شباط/1952.
صدى الاهالي(جريدة)، بغداد، 20/شباط/1952.
3. الجبهة الشعبية (جريدة)، بغداد، 18/تشرين الأول/1951.
الجبهة الشعبية (جريدة)، بغداد، 14/شباط/ 1952.
الجبهة الشعبية (جريدة)، بغداد، 15/ شباط/1952.
الجبهة الشعبية (جريدة)، بغداد، 20/شباط/ 1952.
4. الزمان (جريدة)، بغداد ، 2/ ايلول/ 1951.
5. النبأ (جريدة)، بغداد، 3 / شباط/ 1952.
6. الجمهور (جريدة)، بغداد، 18/شباط/ 1952.
7. صوت المجتمع (جريدة)، بغداد، 25 / شباط / 1952.
صوت المجتمع (جريدة)، بغداد، 26/ شباط/ 1952.

Abstract

Was hopping after the signing of the amendment privileges and profits shard equally between Iraq and Iraqi petroleum company. Which was represented internationally bloc of Britain, Franc, Netherlands and USA, that have arole in shaping Iraq's oil policy in 1952; however, the companies turned to the convention and the dispersal of it's content, which called for national forces represented parties, associations, clubs, newspapers, and some of the house of representatives and senate to call for the need to achieve a national oil policy, a chive the objectives of the Iraqi society; according to our research which is marked (The position of Iraqi political parties of the convention on privileges and equally modified profits in 1952) ; to highlight the position of the national forces of this convention, because the oil was behind most of the political events that Iraq witnessed since the beginning of the twentieth century and unscrew affect the course of events even to this day.

Mustansiriya University

College of Education

Dep. Of History

The Position of Iraqi Political Parties of the Convention on Privileges and equally modified profits 1952

Key Words

Political Parties – Amend the Privileges – Profits half divided

Assistant Dr.

Fahad Amsallim Zughayyar

2014 **Baghdad** **1435AH**

Fahadalfa1ir@gmail.com